مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: النظام السياسي الكيني
اسم الكاتب: م. هيفاء احمد محمد يونس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6779
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام السياسي الكيني

المدرسة
هيفاء احمد محمد يونس
قسم الدراسات الافريقية
مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

المقدمة

كينيا دولة تقع شرقي أفريقيا وهذه المنطقة من المناطق ذات الاهمية في أفريقيا لموقعها المطل على المحيط الهندي ولثرواتها المتعددة والمتنوعة ولاطلالاتها على البحيرات العظمى، ولأهميتها هذه فقد خضعت للأحتلال البريطاني بعد أن كانت محل نزاع بين اكثر من دولة استعمارية أواخر القرن التاسع عشر.

الا انها خلال ستينيات القرن العشرين أستطاعت الحصول على أستقلالها بعد حركة نضال مسلح ضد الاستعمار البريطاني . وبعد حصولها على الاستقلال أعلن عن اقامة نظام برئيس جمهورية ومجلس تشريعي ذو سلطات دستورية قوية مع تعددية حزبية الا ان طبيعة النظام كان يميل الى سيطرة السلطة التنفيذية بشكل واضح على السلطة التشريعية وهيمنة الحزب الواحد[حزب كانو] على الحياة السياسية ، ثم تم أقرار نظام الحزب الواحد دستورياً في عهد الرئيس الثاني دانيال آراب موي الا ان الضغوط الغربية أدت للعودة الى نظام التعددية السياسية في أوائل التسعينيات.

لقد مرت كينيا بتطورات مهمة على صعيد نظامها السياسي الا ان أهم هذه التطورات فقدان الحزب الحاكم لمواقعه بتداول سلمي حقيقي للسلطة في كينيا لاول مرة منذ الاستقلال. ستتناول هذه الدراسة النظام السياسي الكيني من خلال مبحثين:

المبحث الاول: تاريخ كينيا الحديث وتنظيمها الدستوري.

المطلب الاول: تاريخ كينيا الحديث.

المطلب الثاني : تنظيمها الدستوري [توزيع السلطات].

المبحث الثاني: التطورات السياسية للنظام الكيني.

المطلب الاول :حقبة جومو كينياتا.

المطلب الثاني حقبة دانيال اراب موي.

المطلب الثالث: وصول مواي كيباكي للسلطة.

مدخل

أشتق اسم كينيا من جبل كينيا ذي القمة الثلجية الشاهقة التي يبلغ ارتفاعها ٦٠،١٧٠ قدم فوق خط الاستواء مباشرة، ولفظ كينيا مشتق من الكلمة البانتوية التي تعني النعامة وترمز عند الافريقيين الى تعاقب الصخر الاسود والثلوج البيضاء عند ذروة الجبل(١).

وتمتاز شرقي أفريقيا ووسطها بتلك السلسلة من البحيرات العظمى التي تمنح دول المنطقة اهميتها على الصعيد الافريقي والدولية والتي منها بحيرة[فكتوريا نيانزا] التي تطل عليها تنزانيا وأوغندا بالاضافة الى كينيا ،تحاذي الاراضي الاثيوبية، وبحيرة تنجانيقا التي تفصل تنزانيا وراوندا، ومجموعة بحيرات البرت وأدوارد وكيفو بين اوغندا والكونغو، وبحيرة نياسا التي تشكل غالبية منطقة الحدود بين تنزانيا ونياسلاند. وفي كينيا ظاهرة، جغرافية مميزة تعرف بأسم الاخدود العظيم وهو شق عظيم في القشرة الارضية ويمتد لمسافة ٤ الآف ميل ويصل من وادي نهر الاردن في، فلسطين عبر البحر الاحمر الى اثيوبيا ثم يتجه مخترقاً كينيا فيقطعها ليصل الى موزمبيق متجها نحو البحر(٢).

تقع كينيا في شرقي أفريقيا بين المحيط الهندي وبحيرة فكتوريا بمساحة أجمالية تصل الى (٩٦٠،٢٢٤) ميل مربع اي حوالي ٦٨٦،٥٨٢ كم٢ تجاورها خمس بلدان السودان واثيوبيا والصومال وتنزانيا واوغندا وكان لها مشاكل حدودية مع جميع هذه الدول لم تسو جميعها(٣).

اما بالنسبة للتركيب الاثني لكينيا فمعظم سكانها من الافارقة وهم مقسمين الى اكثر من (٧٠) قبيلة تعود في أصولها الى ثلاث جماعات لغوية وهي لغة البانتو، اللغة النيلية واللغة الكوشيتية فالبانتو يسكنون عموما في وسط كينيا وغربها في حين يقطن ناطقوا اللغات النيلية في الغرب والشمال الغربي فيما يقطن متحدثي اللغة الكوشيتية في الشمال الشرقي.

هناك ١١ قبيلة من اكبر القبائل وتشكل ٩٢% من السكان الافارقة وأهمها من متحدثي البانتو قبائل الكيكويو، الكامبا، ميرو، اللوهاي وماجاكندا، أما متحدثي اللغات النيلية فمنها قبائل الماساي، اللوو، كالنجي وتوركانا-واخيراً متحدثي اللغة الكوشيتية فأبرزهم قبيلتي اورمو والصومالي(٤).

وتعد قبيلة الكيكويو من أكبر القبائل ونسبتهم ٢٢% واللوو ونسبتهم ١٤% (٥). ويسكن كينيا سكان من اصول اوربية وعربية وهندية اضافة الى الافارقة، الا ان نسبتهم ضئيلة.

المبحث الاول
تاريخ كينيا الحديث [منذ الاستقلال حتى الاحتلال]

بدأ التغلغل الاوربي في شرق افريقيا منذ منتصف القرن السادس عشر وكان اول من نزل هذه السواحل البرتغاليون إلا أنهم سرعان ما اصطدموا بالقوة البحرية العمانية والتي استطاعت هزيمة البرتغاليين فأنسحبوا من هذه المنطقة التي سرعان ما خضعت لنفوذ العمانيين الذين استولوا عليها وضموها الى مملكتهم في عمان ، إلا أن التغلغل البريطاني ابتدأ في الظهور والتوسع مع انشاء شركة افريقية الامبراطورية البريطانية[٦] التي عملت على السواحل الكينية واستمرت حتى بدأ الالمان بالظهور والمنافسة في هذه المنطقة، وقبل توسع الخلاف بين الطرفين توصلا الى اتفاق بتقاسم النفوذ وذلك في العام ١٨٨٥ وكانت الاراضي الكينية من نصيب التاج البريطاني حيث اعلنت الحماية البريطانية على كينيا[٧].

وبعد أن ثبتت الادارة الاستعمارية اقدامها في الاراضي الكينية بدأت بتشجيع هجرة المستوطنين البيض اليها، حيث تميزت مناطقها المرتفعة بالمناخ المعتدل والاراضي الخصبة، وبدأت الهجرة الى كينيا من قبل المستوطنين الذين استولوا على اخصب الاراضي واجودها [خاصة التي عرفت بالنجود البيضاء][٨] وقد ساعدت الادارة البريطانية المستعمرين الاوربيين بسن جملة قوانيين، فقد قررت أن اراضي المستعمرة ملكاً للتاج البريطاني وأن اصحاب الاراضي من الوطنيين قد اصبحوا مستأجرين وبذلك أصبح من الممكن أن تنتقل ملكية الاراضي او تطرد القبائل الافريقية من اراضيها ليحل محلها الوافدون الغربيون، وبموجب هذه القوانين أمكن سلب اراضي واسعة من المواطنين ، وكذلك منحت الحكومة البريطانية ما يقارب الف مزرعة بمساحة [٢٠٠,٠٠٠] فدان لبعض رجال القوات البريطانية الذين اشتركوا في الحرب العالمية الاولى ونقلت بين عامي ١٩٠٦، ١٩٢٢ قبائل الكيكوكو والماساي والاكاما من اماكن سكناها واقتطعت ملايين الافدنة لصالح المستوطنيين الاوربيين[٩].

وقد ادت هذه السياسات الى نقل ملكية القسم الاكبر من أجود الاراضي الكينية الى ملكية المستوطنين بحيث كان الاوربي يمتلك في المتوسط ٥٠٠ فدان فيما لا يزيد ما يمتلكه المواطن الافريقي في المتوسط عن الثمان افدنه، وكانت الاراضي التي استولى عليها الاوربيين من اجود الاراضي الكينية وخاصة المرتفعات البيضاء وهي الاراضي التي تسكنها قبائل الكيكويو[١٠]، وقد سيطر حوالي ٤٠ الف مستوطن على ما يزيد على ١٦ الف ميل مربع من اخصب الاراضي الكينية وهي ما نسبته ٢٤% من الاراضي الصالحة للزراعة في البلاد والباقي يمتلكه خمسة ملايين من الافارقة[١١]. لقد استولى الاوربيين على اجود الاراضي الزراعية وافضل الوظائف العامة فيما كانت الفئة التي نالت المرتبة الثانية من الأهتمام الاسيويين وخاصة الهنود، الذين وضعوا ايديهم على ميادين الحرف

البسيطة كالبناء والتجارة بحيث ضاعت الكثير من الفرص لتحسين الاحوال المعاشية على سكان البلاد الاصليين[١٢] الذين شعروا بالحيف والظلم في قسمة الاراضي بينهم وبين البيض وفي كونهم مواطنين من الدرجة الثالثة واخيراً تجميعهم في جهات معينة من البلاد حيث ليس من حقهم الاستثمار في غيرها من الاراضي، وكانت، التفرقة العنصرية واضحة في سياسة الحكومة وفي تعامل المستوطنين مع اصحاب الارض الاصليين.

أدت السياسة الاستعمارية وعلى المدى الطويل الى استياء المواطنين ،يعود ذلك لسببين رئيسيين هما:-

١. أن المناطق المخصصة لقبيلة الكيكويو والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ ميل مربع ،تعرف بأسم أرض الكيكويو لم تكن تعرف وحدة حقيقية بل كانت عبارة عن قطع صغيرة من الاراضي المتشابكة المتداخلة مع أراضي المستوطنين البيض بحيث ان بعضها كانت اراضي لا منفذ لها.
٢. كان الكيكويو هم أكبر القبائل وأرفعها شأناً بين الكينيين ومع تزايد أعدادهم بالتكاثر السكاني فقد غدت مناطقهم مكتظة بالسكان الى حد الاختناق. وقد بلغت الكثافة السكانية في بعض المناطق ٤٠٠ نسمة في الميل المربع مما أصبح معه من المتعذر القيام بمتطلبات الحياة من انتاج اراضيهم ويضاف الى ذلك الملكية وأستخدام الوسائل البدائية في الزراعة مما ادى لمغادرة الكيكويو لمناطقهم الخاصة ونزحوا الى نيروبي للعمل بل وعمل بعضهم في مناطق المستوطنين البيض[١٣].

على العموم كانت الممارسة العنصرية تظهر في جميع المجالات بحق الوطنيين سواء بالوظائف العامة او التعليم او الخدمات العامة او الاجور الممنوحة للافارقة مقارنة بالممنوحة للمستوطنين البيض ، فضلاً عن فرضها الضرائب المجحفة بحق المواطنين كضرائب الراس والاكواخ مما ادى الى تصاعد الاستياء الشعبي والشعور بالظلم ذلك وساهم في نشوء حركات مناوئة للسلطة الاستعمارية، كحركة الماو-ماو[١٤].

ظهور الحركة الوطنية في كينيا :-

اتجهت النخبة المتعلمة في كينيا نحو أنشاء التنظيمات السياسية مع ازدياد الوعي السياسي خاصة لدى قبيلة الكيكويو التي كانت الاكثر تضرراً حيث فقدت اراضيها الخصبة الواسعة المعروفة بالمرتفعات البيضاء لصالح المستوطنين البيض، وكان بعض هذه التنظيمات قد ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية[١٥] الا ان حكومة المستعمرة البريطانية جمدتها اثناء الحرب، ثم عادت للظهور مع اواخر الحرب عام ١٩٤٤ بأسم [أتحاد كينيا الافريقي]، ولم تكن هذه المنظمة تضم الكيكويو فقط بل عملت على ضم اعضاء من القبائل الاخرى وقد تزعم هذا الاتحاد [جومو كينياتا]. كان لاتحاد كينيا الافريقي دور في قيادة الحركة الوطنية الا انه نفى أن يكون له دور في حركة الماو – ماو[١٦]. أستمرت الحركة في مقاومتها للاحتلال البريطاني، حيث هاجم أعضاؤها المنشآت البريطانية بما فيها المعسكرات والشركات، واستطاعت ايقاع خسائر مادية فادحة

بهذه المنشآت وفي اطار سعي السلطات المحتلة لقمع هذه الحركة تم اعتقال [جومو كينياتا] وأغلاق مقر الاتحاد الكيني الافريقي ومنعه من العمل وأخيراصدر قراراً بحله[١٧]، مع اتهام قياديه بان لهم دوراً في الحركة المسلحة ومع استمرار اعمال المقاومة وحل الاتحاد الكيني الافريقي حدث فراغ في القيادة السياسية، فحاولت الحركة العمالية الكينية التي اتخذت أسم [أتحاد العمال الافريقي] سد الفراغ الناشئ عن اعتقال كينياتا[١٨] وبعض القيادات الوطنية الاخرى، وقد برز من اتحاد العمال الافريقي اسم [توم مبويا][١٩]، سكرتير هذا الاتحاد حيث نشط كزعيم للحركة الوطنية.

ومع استمرار حركة الماو-ماو في مقاومتها للاحتلال اخفقت السلطات الاستعمارية في ايقافها مع كل ما أستخدمته من اجراءات عنف ضد المواطنين الكينيين [خاصة الكيكويو][٢٠] الذين تزعموا الحركة الوطنية ، فقد لجأت السلطة البريطانية الى تغيير سياستها وأستخدمت اسلوب الترضية والمهادنة ، فقام وزير المستعمرات البريطاني [اوليفر ليتون] سنة ١٩٥٤ بوضع دستور لكل الاجناس سمي [دستور ليتون] وسمح بافساح المجال امام العناصر الغير بيضاء للاشتراك في الحكم حيث قبل في الوزارة [وزير افريقي واثنان هنديان]، ثم تم اجراء انتخابات تشريعية عامة سنة ١٩٥٦ انتخب فيها ثمانية اعضاء افارقة وأصبحت فكرة تعدد الاجناس فكرة مقبولة وأخذت التفرقة العنصرية تخف وطأتها على الوطنيين[٢١].

وفي ظل هذا التراجع في السياسة البريطانية استمر الافارقة في كفاحهم السياسي لنيل الاستقلال، ووسع الزعماء الكينيين نشاطاتهم على الصعيد الدولي،حيث نشط (توم مبويا) في المحافل الدولية ،فقامت الحكومة البريطانية بتغيير دستور ليتون بأخر عام ١٩٥٧ سمي (دستور بيونكس بويد)[٢٢] والذي زاد عدد الافارقة في المجلس التشريعي الى ١٤ عضو وفي سنة ١٩٦٠ عقد مؤتمر في لندن ناقش مطالب الوطنيين وصدرعلى اثره دستور ماكلويد الذي وعد الافريقي بأغلبية عددية في المجلس التشريعي القادم ثم اعلنت السلطات البريطانية الغاء حالة الطوارئ وأطلاق سراح الزعيم الوطني (جومو كينياتا) ثم سمحت بتشكيل احزاب وطنية[٢٣]، فكان ان تشكل حزبان هما:-

١. حزب الاتحاد الافريقي الكيني (كانو).
٢. حزب الاتحاد الديمقراطي الافريقي الكيني (كادو).

تشكل حزب كانو عام ١٩٦٠ وضم اكثر القوى ثورية في البلاد وطالب بالاستقلال الفوري، تزعمه اولاً جيمس جيشورو (كرئيس مؤقت) لرفض السلطات البريطانية السماح لكينياتا بالعمل السياسي وانتخب اودنجا اودينجا (٢٤) نائب للرئيس وتوم مبويا سكرتيراً عاما[٢٥].

اما الكادو فقد تشكل في حزيران عام ١٩٦٠ وضم عدة منظمات اقليمية ذات اتجاهات انفصالية وتولى (موليرو) رئاسة الحزب، وكانت خطة الحزب تقسيم كينيا الى مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي.

وبعد ان تم السماح لكينياتا بأستئناف نشاطه السياسي في آب ١٩٦١ فقد حاول ان يوحد نشاط الحزبين على اساس برنامج مشترك الا ان زعماء حزب كادو رفضوا ذلك واصروا على مخططاتهم المتعلقة بالتقسيم الاقليمي وفي ٢٨/آب/ ١٩٦١ اصبح كينياتا الزعيم الرسمي لحزب كانو وقد حدد الحزب شباط ١٩٦٢ موعداً لاستقلال كينيا.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف عقد مؤتمر كينيا الدستوري ما بين[١٤ شباط – ٦ نيسان] ١٩٦٢ وقد أيدت الحكومة الاستعمارية البريطانية في كينيا مشروع الكادو الاقليمي الداعي الى تقسيم كينيا الى ست مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي فيما عارض مندوبوا كانو هذا المشروع بقوة وتمسكوا بتاسيس دولة مركزية تتمتع بسلطات مركزية على جميع انحاء البلاد ثم اشتد الصراع بين الحزبين بشأن بناء الدولة الكينية الى ان تم التوصل الى حل وسط وذلك بتشكيل برلمان من مجلسين الاول للنواب ينتخب اعضاءه بواسطة الاقتراع العام في جميع الدوائر الانتخابية ومجلس للشيوخ يتكون من ممثلين للمقاطعات الست المزمع انشاؤها، ثم منحت الحكومة المركزية حق ممارسة السلطة التنفيذية حيث انيطت بها الشؤون الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية، وتحت ضغط حزب كادو[٢٦] تضمن مشروع الدستور انشاء ست هيئات ومؤسسات اقليمية تتمتع بسلطات محلية وان يكون لكل اقليم حكومة ذاتية السلطات . وبعدها اقر الدستور الجديد الذي نص على تشكيل حكومة ائتلافية حصل فيها الافارقة على ١٤٠ مقعدا الا ان السلطة الفعلية ظلت بيد الحاكم العام البريطاني.

الإ انه مع تزايد نشاط الحركة المضادة للاستعمار وتوسعها في كينيا وفي افريقيا عامة لم يكن من الممكن ان يبقى الوضع على ما هو عليه، خاصة في ظل تطور الضغوط العالمية التي قادتها حركة عدم الانحياز من اجل حصول الدول المستعمرة على استقلالها حيث تم استخدام منبر الامم المتحدة في سبيل تصعيد هذه الضغوط والتي ترافقت مع اصدار قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها ، كل هذه الضغوط وغيرها كانت سبباً لتحقيق استقلال الكثير من الدول الافريقية خلال الستينيات من القرن الماضي وكانت كينيا احداها. وفي مايس [آذار] ١٩٦٣ جرت انتخابات تشريعية في كينيا فاز حزب [كانو]، ٦٤ مقعداً في مجلس النواب ،١٦ مقعداً في مجلس الشيوخ وتم تكليف كينياتا بتشكيل الحكومة، فيما حصل حزب كادو على ٣٢ مقعداً في مجلس النواب ،١٦ مقعداً في مجلس الشيوخ.

وعلى اثر هذه الانتخابات عقد المؤتمر الدستوري الثالث لكينيا في لندن ١٩٦٣ حيث طالب حزب كادو بانشاء دولتين منفصلتين لكن الشعب اعلن عن رفضه لهذا المقترح ، فتم الاتفاق على انشاء دولة اتحادية مركزية في كينيا وتحديد يوم ١٦ كانون الاول ١٩٦٣ موعداً للاستقلال واصبحت كينيا دولة مستقلة وفي عام ١٩٦٤ أندمج حزب كادو مع حزب كانو في حزب واحد[٢٧].

بين عامي ١٩٥٢ تاريخ اندلاع حركة الماو – ماو والحصول على الاستقلال عام

١٩٦٣ عقد من السنوات غيرت الاوضاع في كينيا من النقيض الى النقيض ففي التاريخ الاول لم يحصل الافارقة على اي من الحقوق السياسية في بلادهم وكان من الواضح عدم رغبة الحكومة الاستعمارية البريطانية والمستوطنين البيض بمنحهم اية الحقوق وكان التعامل معهم كانهم مواطنين من الدرجة الثالثة ، الا ان ادراك الكينيين لحقوقهم كان دافعاً لبدء مطالبتهم لتحصيل هذه الحقوق سواءاً بالطرق السياسية او غيرها مما ادى شيئاً فشيئاً للاعتراف بهذه الحقوق بل ومنحهم اياها تدريجياً حتى تم الحصول على أستقلال البلاد، لقد ادركوا هذه الحقوق بواسطة حركات الاستقلال التي نشطت في دول افريقيا المجاورة وكذلك مساندة حركة عدم الانحياز التي سعت لتحقيق استقلال جميع دول العالم الثالث، ولا نستطيع ان ننسى تاثير الوضع الدولي انذاك حيث برزت قوتين عظيمتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللتان لم تكونا تعنيان بالاستعمار المباشر بل حاولتا التاثير على الدول الاخرى بوسائل سياسية او اقتصادية، ولهذا كان لابد من أفول شمس الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا وانسحابهما لصالح القطبين الدوليين آنذاك.

اما لو حاولنا تحليل اسباب اندماج حزبي كادو وكانو رغم التباين الكبير في مواقفها والذي وصل الى حد التناقض، فبالتأكيد ان موقف حزب كادو كان مدعوماً من قبل السلطات البريطانية وهو كان يمثل توجهاتها، الإ انه مع أنسحاب قوات الاحتلال وحصول كينيا على استقلالها فقد حزب كادوذلك الدعم، لهذا فكان الاندماج، ولاننسى تأثير الزعيم جومو كينياتا وهو من اقوى الشخصيات السياسية الكينية آنذاك حيث دعى كينياتا لوحدة الحزبين منذ حقبة ما قبل الاستقلال ثم عاد الى هذه الدعوة بعد الاستقلال وقد نالت دعوته الاجابة وبعد أن حصلت كينيا على أستقلالها صدر اول دستور لها بعد الاستقلال دستور عام ١٩٦٣ الذي لايزال سارياً مع التعديلات.

المطلب الثاني: التنظيم الدستوري الكيني [السلطات الثلاث]

كان اول دستور وضع للبلاد عام ١٩٦٣، حيث نص على اقامة نظام شبه فدرالي بسلطة تشريعية بمجلسين [النواب والشيوخ] حيث كان رئيس السلطة التنفيذية هو رئيس الحكومة ، ولم يوضع منصب لرئاسة الدولة دستورياً لان كينيا كانت خاضعة للتاج البريطاني، الإ انه في العام ١٩٦٤ اعيد النظر بالدستور وادخلت تعديلات جوهرية عليه، حيث تم تحويل النظام السياسي الكيني الى جمهورية يتراسها رئيس الجمهورية ذا سلطات تنفيذية قوية وفي العام ١٩٦٧ تم اجراء التعديل الثاني للدستور والذي اقر ادماج المجلسين التشريعيين او [المجلس التشريعي بغرفتين] الى مجلس بغرفة واحدة سمي [المجلس الوطني].

تنظيم السلطات الدستورية

أولا: السلطة التنفيذية:

تتألف من رئيس للجمهورية ونائب للرئيس، ومجلس وزراء. رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة والقائد الاعلى للقوات المسلحة ويجب ان يكون رئيس للاغلبية في البرلمان، ينتخب بالاقتراع العام المباشر. لفترة خمس سنوات، كما يجب ان ينتخب عضوا في البرلمان وعليه ان يحضر اجتماعات البرلمان ويصوت على مشاريع القوانين، واذا ما فقد تصويت بالثقة في البرلمان فعليه اما ان يستقيل او يحل البرلمان ويدعو الى انتخابات جديدة[٢٨].

تعاقب على هذا المنصب عدة رؤساء منهم جومو كينياتا الذي حكم كينيا خلال الحقبة (١٩٦٤-١٩٧٨)[٢٩] ومن ثم الرئيس دانيال آراب موي الذي حكم بين عامي ١٩٧٨ وحتى أواخر ٢٠٠٢ والذي فاز في اول تجربتين انتخابيتين لرئاسة الجمهورية في كينيا بعد التعددية التي اعلنت عام ١٩٩١ وذلك عامي ١٩٩٢، ١٩٩٧ وبعد ان اكمل فترته الثانية تم اجراء التجربة الانتخابية الرئاسية الثالثة ٢٠٠٢ في كينيا وفاز فيها الرئيس الحالي مواي كيباكي منهيا انفراد حزب الاتحاد الوطني الافريقي (الكانو) في السلطة باعتبار ان كيباكي كان مرشح تحالف المعارضة وكان قد اجري تعديلا دستوريا عام ١٩٩١ ينص على تحديد الرئيس المنتخب بفترتين فقط[٣٠].

اما أهم منصب بعد الرئيس فهو نائب الرئيس والذي يعد مساعده الاول وخليفته في المكتب الرئاسي[٣١] ويختار من قبل الرئيس من اعضاء المجلس الوطني[٣٢].

مجلس الوزراء: يتألف من الرئيس ونائب الرئيس ووزراء اخرين يصل عددهم الى ٢٣ وزير جميعهم من اعضاء المجلس الوطني مسؤولون تضامنيا امام البرلمان وهناك اخيرا مساعدو الوزراء (٢٩ مساعد) يختارهم الرئيس ايضا ويمارسون دور مهم في تسيير اعمال السلطة التنفيذية، وكاعضاء في البرلمان فالوزراء لهم دور في وضع مسودات القوانين ومساعدي الوزراء دورهم يتحدد في توجية الاغلبية التي تمثل الحكومة في البرلمان لاقرار ما تريده الحكومة[٣٣].

ثانيا: السلطة التشريعية (البرلمان)

يتألف البرلمان من المجلس الوطني والرئيس، عند الاستقلال كان البرلمان يتألف من مجلسين الاول يمثل الشعب هو المجلس الوطني والثاني يمثل الاقاليم وهو مجلس الشيوخ، الا انه بعد التعديل الدستوري لعام ١٩٦٧ تم دمج المجلسين في مجلس واحد هو المجلس الوطني وقد تالف من ١٥٨ عضوا منتخبا،١٢ عضوا معينا من قبل الرئيس، ويمتلك البرلمان طبقا للدستور الحق بحجب الثقة عن الحكومة مما يجبرها على الاستقالة[٣٤]. الا ان هذا الحق لم يمارس فعليا لان جميع المجالس النيابية كانت تمثلها اغلبية حكومية باعتبار ان النظام منذ الاستقلال وحتى ١٩٩١ كان نظام الحزب الواحد. ولهذا فبالرغم من ان المجلس الوطني دستوريا هو المجلس الاكثر أهمية الا انه في الواقع

خضع لهيمنة السلطة التنفيذية ، حيث ان اعضاء مجلس الوزراء (الوزراء ومساعديهم)، هم أعضاء في المجلس الوطني ولهذا فمعظم مشروعات القوانين مقدمة من الحكومة.

ان انتخابات المجلس الوطني تجري مرة كل خمس سنوات ما لم يتم اجراءها مبكراً من قبل الرئيس او البرلمان، وغالباً ما تتزامن الانتخابات التشريعية مع الانتخابات الرئاسية وقد ازداد عدد اعضاء المجلس الوطني بعد انتخابات عام ١٩٩٧ حيث تألف من [٢١٠] عضواً ينتخبون مباشرة من قبل الشعب ما عدا ١٢ شخصاً يتم تعينهم من قبل الرئيس(٣٥).

ثالثاً :السلطة القضائية

تتألف السلطة القضائية من محكمتين رئيستين وعدد من المحاكم القضائية الاقل درجة وان المحكمتين الرئيستين محكمة استئناف كينيا وتضم ٩ قضاة ومحكمة كينيا العليا وفيها ٢٧ قاض. ويعين رئيس الجمهورية القضاة كافة وهناك ثلاث درجات للمحاكم محاكم اقليمية درجة اولى ودرجة ثانية(٣٦) ومحاكم اقليمية درجة ثالثة وتستند المنظومة التشريعية الكينية على القانون العرفي الانكليزي [القانون غير المكتوب] وعلى القانون القبلي والشريعة الاسلامية ولا تستخدم المحاكم طريقة المحلفين(٣٧).

المبحث الثاني
التطورات السياسية للنظام السياسي الكيني

المطلب الاول :حقبة جومو كينياتا

استطاع جومو كينياتا ان يمسك بزمام السلطة منذ الاستقلال وذلك بوصفه الزعيم الذي قاد الحركة الوطنية طوال خمس عشرة سنة وساهم في صياغة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكينيا ، مما ساعد في تعزيز دور كينياتا في الحياة السياسية الكينية ، لقد انخرط كينياتا في النضال ضد الهيمنة الاستعمارية البريطانية منذ عام ١٩٢٢، وعندما تفجرت ثورة الماو، ماو ضد الاحتلال البريطاني تم اعتقال كينياتا وحكم عليه بالسجن لسبع سنوات فتحول الى اسطورة وطنية طغت على الحياة السياسية لبلاده منذ الاستقلال عام ١٩٦٣ وحتى وفاته.

لقد اتسم اسلوبه بالحكم الفردي والاستبداد بالسلطة حيث لم يسمح للقوى السياسية المعارضة بالعمل السياسي سواء اكانت هذه المعارضة يسارية ام ليبرالية، ورغم ان الدستور قد اقر التعددية الحزبية والسياسية في كينيا الا انها لم تعرف الا حزباً واحداً وهو حزب الاتحاد الوطني الافريقي [كانو] . ولم يسمح لغيره من الاحزاب بالعمل، وعندما لجأ احد معارضيه [اودينجا اوجنجا] بتشكيل حزباً معارضاً عام ١٩٦٦ بأسم [الاتحاد الشعبي الكيني]، فان السلطات الكينية عمدت للتضيق على هذا الحزب، ثم تم حظره في تشرين اول ١٩٦٩ وتم اعتقال اودينجا وعدداً من قيادات حزبه(٣٨).

كذلك لجأت حكومة كينياتا في السنوات الاخيرة من حكمه لتصفية المعارضة من البرلمانيين الليبراليين في ظروف مثل اغتيال [جوشيا شيروكي] وهو من المعارضة الليبرالية ومن ابرز نقاد سياسة كينياتا ،كان يطالب الحكومة بتنفيذ اصلاحات جذرية وتوزيع الاراضي على الفلاحين ويندد بالفساد الذي استشرى في البلاد ، إلا أنه سرعان ما وجد قتيلاً في اذار ١٩٧٥ بعد اختفائه بظروف غامضة، وقد وجهت اتهامات لبعض رجال الشرطة الا ان، الرئيس تدخل لحذف اسماء بعضهم بما يشير الى ان له دوراً في الاغتيال(٣٩).

وقد ادى مقتل شيروكي الى خروج احتجاجات طلابية استخدمت القوة لتفريقها وكذلك جرت مناقشات حادة في البرلمان كشفت عن الفساد السياسي المتفشي في البلاد ، كذلك حدثت تجاوزات على حصانة البرلمان حين تم اقتحام البرلمان واعتقال نائبين معارضين وسط استنكار النواب(٤٠).

لقد حكم كينياتا البلاد بقبضة من حديد ولم يسمح باي معارضة لسلطاته وقمع حتى اقرب حلفائه عندما تناقضوا معه في المواقف، إلان الواقع الكيني خلال حكم كينياتا لم يكن يعاني الازمات حيث تمتعت كينيا في عهده بازدهار اقتصادي وكانت كينيا في ظل حكمه الجمهورية النموذجية في شرق افريقيا أذ كانت تتمتع باقتصاد مزدهر وبوضع اجتماعي، اقتصادي مستقر نسبياً(٤١) رغم أن هذا الاستقرار لم يحقق العدالة الاجتماعية بأزدياد الاغنياء غنى والفقراء فقراً إلانها [الاوضاع في كينيا] كانت افضل حالاً قياساً لكثير من الدول الافريقية انذاك.

في ظل حكم كينياتا تمتعت كينيا بالاستقرار وجذبت الاستثمارات وشهد الاقتصاد تقدماً في جميع المجالات الزراعة-الصناعة-السياحة. وبعد أن حكم كينيا لمدة ستة عشر عاماً توفي كينياتا في مومباسا في آب ١٩٧٨(٤٢) لقد استطاع كينياتا خلال فترة حكمه أن يحكم سيطرته على السلطة والحزب والبرلمان، وقد تمتع بهذه السيطرة كنتيجة لقيادته النضال ضد الاستعمار ثم لطبيعته الشخصية المهيمنة التي بواسطتها استطاع السيطرة على السلطة في كينيا إلا أنه بعد وفاته بدأت الامور في كينيا تتغير.

المطلب الثاني : حقبة حكم دانيال أراب موي

لقد أقر الدستور الكيني لعام ١٩٦٣ أن يتولى نائب الرئيس منصب الرئاسة تلقائياً لمرحلة انتقالية تدوم ٩٠ يوماً في حال شغر منصب الرئاسة [بسبب الوفاة او الاستقالة] ولذلك فقد تولى نائب الرئيس [دانيال آراب موي] الرئاسة وكالة لفترة انتقالية استعداد الاجراء الانتخابات التي من المفترض أجراءها في تشرين الثاني ١٩٧٩(٤٣)، وقد استطاع موي ان يحصل على دعم ابرز القوى في السلطة لصالح ترشيحه لمنصب الرئاسة وأبرز معاونيه[تشارلز نجو نجو] المدعي العام، [موای کیباکي] وزير المالية آنذاك، في حين عارض ترشيح موي ثلاث من ابرزهم جيمس جيشيرو [وزير الدفاع]، [نانجورجي

ماتاجاي] ابن اخت كينياتا، حيث بدأو حملتهم ضد موي بمحاولة تعديل المادة التي تنص على تولي النائب مهام الرئيس الا انهم أخفقوا في ذلك . وبعد اجراء الانتخابات الرئاسية تولى موي منصب رئيس الجمهورية وكان نائبه مواي كيباكي[٤٤]، لقد كان انتقال السلطة سهلاً بعد موت كينياتا واصبح موي خليفته وثاني رئيس لكينيا بعد الاستقلال ، وقد عزز سلطته بفوزه بأول انتخابات تجري في البلاد خلال ١٢ سنة[٤٥]. ولكن رغم فوز دانيال أراب موي بالانتخابات(التي تعرضت للتشكيك من قبل المعارضة) الا ان سياسته الداخلية على العموم مالت الى المركزية والفردية وأتجه دانيال اراب موي الى تعزيز سلطاته واحكام سيطرته على السلطة وفي اطار سعيه هذا فقد عمل على ادخال تعديلاً دستورياً ينص على ان يكون النظام الحزبي نظام الحزب الواحد، وبهذا التعديل أصبح الاتحاد الوطني الافريقي هو الحزب الواحد الحاكم في كينيا دستورياً بعد ان كان حزباً واحداً بصورة عملية مع عدم النص على ذلك دستورياً[٤٦]. لقد مالت سياسة موي الى الاستبداد وقمع المعارضة ولديه سجل كبير في التجاوزات على حقوق الانسان وحرياته الاساسية، كذلك شهد المجتمع الكيني في ظله تزايد التفاوت الطبقي وانخفاض المستوى المعاشي للشعب وازدياد الفساد في ظل المؤسسات المتعددة في كينيا، مما ادى لتصاعد الاضطرابات الاجتماعية وسيادة عدم الاستقرار السياسي، وقد طالبت المعارضة بالسماح بتعددية القوى السياسية الا ان الرئيس موي اصر على ان نظام الحزب الواحد هو الذي حافظ لكينيا على استقلالها واستقرارها بعيداً عن الصراعات القبلية والعرقية التي حدثت في دول افريقية عدة[٤٧].

لكنه في الواقع لم يسيطر بشكل كامل على الاوضاع في بلاده بل تصاعدت حركة معارضة ضده ، وقد اتجه بشكل حازم لقمع المعارضة واعتقال الكثير من معارضيه ومن ضمنهم [كينيث ماتيبا] احد وزرائه المقربين الذي طالب بالتعددية[٤٨].

وعندما جرت الانتخابات عام ١٩٨٢ فقد حدثت خلالها الكثير من الحوادث والاصطدامات وقد اتهم في هذه المشكلات [شارل نجو نجو] المنافس للرئيس موي والذي [كان أقرب حلفائه][٤٩]، لقد ابدل الرئيس موي تحالفاته في سبيل احكام سيطرته بقوة على السلطة حيث انفرد بالحكم بشكل فاق حكم جومو كينياتا الا ان ما تقبله الشعب الكيني من كينياتا بحكم انه الزعيم الوطني الذي قاد الاستقلال لم يكن مقبولاً من الرئيس [دانيال أراب موي]، لكن في الواقع أستطاع الرئيس موي الامساك بمقاليد السلطة لحقبة زمنية طويلة بالاعتماد على نظام الحزب الواحد، الا ان هذا النظام لم يستمر على الصعيد العالمي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي حيث تساقط نظام الحزب الواحد في افريقيا واحداً تلو الاخر، مما ادى لتصاعد الضغوط الداخلية والخارجية على نظام الرئيس موي لاقامة النظام التعددي ثم ربط الغرب تقديم المساعدات بتطبيق الديمقراطية والتعددية فانتعشت المعارضة الكينية بالمواقف الغربية وتصاعدت ضغوطها على الرئيس موي مما ادى في النهاية رضوخه لهذه المطالب، وتم اقرار التعددية في العام ١٩٩٢، وبدات على اثرها

الاستعدادات لاجراء انتخابات رئاسية وتشريعية على اساس التعددية.

لكن على ارض الواقع كان التحول نحو التعددية نوعا من الرضوخ للضغوط الداخلية والخارجية ولم يكن اقتناعاً كاملاً بالتعددية لهذا حاول موي ان يجعل التغير محكوما ومحدوداً، حيث رفضت الحكومة العديد من الطلبات الخاصة بعقد اجتماعات سياسية خاصة بالمعارضة من أجل الاستعداد للانتخابات، بل ومنعت العديد من التشكيلات السياسية من التسجيل مثل [منتدى احياء الديمقراطية فورد][٥٠] الا ان الضغوط الشديدة ادت في النهاية للسماح لها بالظهور ،كما تم اطلاق العديد من شخصيات المعارضة التي قامت بتشكيل احزاب سياسية مثل [كينيث ماتيبا وتشارلز روبيا]، ومن الاحزاب التي سمح لها بالعمل حزب فورد الذي يتزعمه [اوجنجااودينجا] وانشق عنه[كينيث ماتيبا] وشكل حزب[فورد–اسيلي] اما موا ي كيباكي[نائب الرئيس السابق] فقد شكل الحزب الديمقراطي في حين ان تشارلز روبيا شكل حزب اطلق عليه [المؤتمر الوطني الكيني][٥١].

وبعد اتمام التحضيرات تم اجراء اول انتخابات تعددية شاملة رئاسية ونيابية في اواخر عام ١٩٩٢، حيث كان هناك ثمان مرشحين لمنصب الرئاسة ابرزهم الرئيس[دانيال اراب موي] وكينث ماتيبا ومواي كيباكي وكانت النتيجة فوز الرئيس موي بالانتخابات حيث حصل على ٩,١ مليون صوت في حين جاء ماتيبا بالمرتبة الثانية حيث حصل على ١,٤ اما كيباكي فحصل على ٩١٥ ألف صوت اما بالنسبة للانتخابات البرلمانية فقد حصل حزب كانو على ٩٧ مقعد فيما لم تحصل احزاب المعارضة مجتمعة الا على٨٣ مقعداً[٥٢].

وتعد تلك الانتخابات اول انتخابات تجري بعد اقرار التعددية، وكان فوز دانيال اراب موي نتيجة لتشتت المعارضة ولم تثبت تجاوزات كبيرة اثناء عمليات الانتخابات، وقد حصل المرشحون المعارضون على مجموع يزيد على الثلاثة ملايين صوت في حين حصل موي على حوالي مليوني صوت مما يدل على امكانية نجاح المعارضة لو اجتمعت. وعلى كل حال فان فوز موي لم يكن نهاية المطاف فبعد ان ابتدأت عجلة التغيير فمن المستحيل أيقافها، ولم تعرف كينيا خلال سنوات موي تحسناً على الاوضاع الاقتصادية او الاجتماعية بشكل ملموس ومتميز، وما ان انتهت فترته الانتخابية الاولى بعد اقرار التعددية، تم اجراء انتخابات ثانية عام ١٩٩٧ ولم تنجح المعارضة ايضاًفي ابعاد موي عن مقعده حيث جرت الانتخابات ايضا في ظل تشتت المعارضة وأستطاع الرئيس موي الفوز بالانتخابات بنسبة ٤٠,١% من مجموع الاصوات في حين لم يحصل منافسه كيباكي الا على ما نسبته ٣٣,١% اما اوجنجا فحصل على ١٠,٩% من الأصوات، وما كان مفيداً للرئيس موي ان الانتخابات جرت على اساس الاغلبية ففاز بجولة واحدة، ولو جرت بجولتين لربما تغير الوضع لصالح كيباكي[٥٣]، وقد وجهت اتهامات لموي بأنه قد جرت عمليات تزوير لصالحه، الا ان موي انكر ذلك.

على كل حال رغم الاعتراضات والاتهامات التي وجهت للرئيس دانيال اراب موي فقد استطاع ان يبقى لمدة خمس سنوات ثانية في منصب الرئاسة وأعلن انه لن يرشح نفسه لولاية رئاسية جديدة، مما يعني انه يفتح الباب امام المعارضة ليبرز من خلالها زعامات جديدة تقود البلاد.

المطلب الثالث: الانتخابات الثالثة وفوز كيباكي

مع اقتراب الولاية الاخيرة للرئيس الكيني دانيال اراب موي من نهايتها كان لا بد لحزب الاتحاد الوطني الافريقي [كانو] الحزب الحاكم في كينيا ان يقدم مرشحاً للانتخابات الرئاسية بدلاً من الرئيس المنتهية ولايته دانيال اراب موي ، والذي انهى فترتين رئاسيتين بعد ادخال التعددية عام ١٩٩٢، وقد رشح الرئيس موي [أوهورو كينياتا] نجل الرئيس جومو كينياتا ، متوقعاً ان ينال مرشح الحزب تاييداً جماهيرياً اعتماداً على شعبية والده الزعيم الذي قاد النضال لتحقيق الاستقلال ، الا ان الواقع كان خلاف ما توقعه الرئيس موي فبدلاً من ان ينال الدعم الجماهيري ادى هذا الاختيار الى حدوث انقسامات في اطار الحزب الحاكم حيث رفض الكثير من قيادي الحزب هذا الترشيح واعلن اربعة وزراء استقالتهم من الحكومة، وكان الرئيس موي قد اقال نائبه [جورج ستايتوتي] من منصبه في ظل الصراع على الخلافة بعد أن كان نائبه لمدة تزيد على الثلاثة عشر عاماً متواصلة[٥٤]. وكان الحزب الحاكم قد ازداد قوة مع انضمام حزب التنمية الوطنية بزعامة [رأيلا اودينجا] اليه في تحالف عرف، [الاتحاد الوطني] الا انه مع اقتراب الانتخابات، وتقديم [اوهورو كينياتا] كمرشح للحزب فقد انسحب اودينجا من التحالف ليدخل في تحالف مع المعارضة بزعامة كيباكي، وقد اعقب انسحاب اودينجا انسحاب الكثير ممن انشقوا عن، الحزب ومنهم نائب الرئيس سايتوتي المستقيل الذين انضموا ايضاً الى تحالف المعارضة[٥٥].

ولذلك بدأ تحالف المعارضة يتسع مع اقتراب موعد الانتخابات والذي اطلق عليه الائتلاف الوطني [تحالف قوس قزح][٥٦] وتشكل من ١٢ حزباً معارضاً وقد اتفقت المعارضة على تقديم مرشح واحد هو [موای كيباكي]، وهو رجل ذو خبرة واسعة في العمل السياسي الكيني واقتصادي معروف[٥٧].

ولم تكن هذه المرة الاولى لكيباكي التي يتقدم فيها كمرشح في الانتخابات الرئاسية حيث شارك في انتخابات عامي ١٩٩٢،١٩٩٧، والتي خسرت فيها المعارضة لانها قدمت مرشحين عدة مما ادى لتشتت اصوات مؤيديها اما هذه المرة قد رشح كيباكي من قبل أقوى أحزاب المعارضة التي تألفت من تحالف موحد [قوس قزح] وذلك لمواجهة مرشح الحزب الحاكم[٥٨].

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كينيا أواخر العام ٢٠٠٢ كان هناك مرشحين رئيسيين هما [اوهورو كينياتا] مرشح الحزب الحاكم، و[موای كيباكي]

مرشح تحالف المعارضة [تحالف رينبو] فضلاً عن ثلاثة مرشحين أخرين يمثلون أحزاب معارضة صغيرة، إلا أن المنافسة اقتصرت على الأوليين، وبعد أجراء الانتخابات التي شهدت اقبالاً محدوداً من قبل جمهور الناخبين ، فاز مواي كيباكي بما نسبته ٦٢% من اصوات الناخبين في حين حصل اوهوروعلى ٣١% من الاصوات في الانتخابات الرئاسية(٥٩)، وفي الانتخابات التشريعية حصل تحالف المعارضة على ١٢٥ مقعداً في الانتخابات التشريعية في حين حصل حزب كانو على ٦٤ مقعداً ، اما الاحزاب الاخرى فقد حصلت على ٢١ مقعداً حصل فيها حزب فورد على ١٤ مقعداً وحصلت ٤ احزاب اخرى صغيرة على السبعة المتبقية(٦٠).

كانت نتيجة الانتخابات هزيمة للحزب الحاكم الذي قاد البلاد لمدة تربو على الاربعين عاماً بين [١٩٦٣- ٢٠٠٢]، منها اكثر من ثلاثين عاما كحزب واحد وحوالي عشر سنوات من التعددية، ولم تكن حصيلة هذه السنوات أيجابية بل عانت كينيا من تعاظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن المشكلات السياسية وسيادة عدم الاستقرار السياسي. الا ان هذا التغير الذي حصل كان نتيجة لرغبة الجماهير بأن ترى تغييراً حقيقياً في حياتها وفي واقعها.

عندما تقدم [مواي كيباكي] للانتخابات الرئاسية قدم لناخبيه وعوداً بالاصلاح السريع للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في حقبة زمنية قصيرة، وبعد فوزه تعهد بأتباع سياسة مسامحة تجاه من جمعوا ثروات عن طريق الفساد وسبب ذلك هو المحافظة على السلم الاجتماعي لانه من الصعب ان يوجد سياسي كيني لم ينغمس في الفساد.

يواجه كيباكي أرث ثقيل من المشكلات المستعصية كتدهور الاقتصاد واتساع مساحة الفقر والبطالة وانتشار الامراض المستعصية. لقد قدم كيباكي وعودا مغرية لناخبيه تحتاج الكثير من العمل لتحقيقها، الا ان البدء باي عمل مع الاخلاص فيه لا بد ان يوصل الى الهدف، فاذا استطاع كيباكي ان يستخدم قدراته كرجل اقتصاد فلا بد ان تشهد كينيا بدء مرحلة الاصلاح والتغيير.

الخاتمة

مرت كينيا بثلاث مراحل مهمة في حياتها السياسية أولها مرحلة التعددية السياسية المسموح بها دستورياً وفعلياً الا ان المعمول به في الواقع كان نظام الحزب الواحدة لكن الواقع الحقيقي برزت هيمنة الرئاسة على مقدرات البلاد ولم يكن الحزب الا وسيلة لتدعيم سلطات الرئيس، اما المرحلة الثانية وهي حقبة الرئيس [دانيال اراب موي] فقد تم اقرار نظام الحزب الواحد دستوريا واستمرت هيمنة الرئاسة على الحياة السياسية ولكن البلاد شهدت الكثير من التراجع على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وفي مقارنة بين المرحلة الاولى والثانية ،فالنتيجة هي لصالح المرحلة الاولى التي تميزت بأوضاع اجتماعية واقتصادية جيدة نسبياً في كينيا، اما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التعددية الحزبية حيث تم السماح بالتعدد الحزبي والعمل المعارض، إلا أنه رغم النشاط المعارضة فلم تستطع الوصول للسلطة وربما يرجع ذلك لتشتت المعارضة وتفرقها، إلا أنها في أخر أنتخابات رئاسية وتشريعية استطاعت، ان تتحد خلف [موا كيباكي] وتدفعه للوصول الى السلطة. أن كينيا تمر اليوم بمرحلة جديدة ومهمة من حياتها السياسية وهي وصول المعارضة الى السلطة وخروجها من الحزب الحاكم [حزب الاتحاد الوطني الافريقي] لأول مرة منذ الاستقلال.

أن هذا التغير هو الأبرز في تاريخ كينيا وهو يعطي الفرصة لشخصيات جديدة لحكم البلاد لعلها تمتلك المقدرة على حل المشكلات المستعصية، كذلك قد تنجح في تحقيق الأصلاح الأقتصادي والاجتماعي بعد تحقيق أول تداول سلمي حقيقي للسلطة.

الهوامش:

١. جون جنتر، داخل افريقيا، القاهرة،١٩٦٣، ص٢٠٠-٢٠١.
٢. المصدر نفسه ،ص٢٠٢ .
3. George Thomas kurgan ، encyclopedia of the third world ، revised edition ، volume 11 ، guyanto Qatar ، pg29 .
٤. جون جنتر ، مصدر سابق،ص ٢٠٢.
٥. انتراكا، انسكلوبيديا برايتانكا، سياسة كينيا، ترجمة محمود احمد عزت، غير منشورة، ص بلا.
٦. تأسست الشركة عام ١٨٨٦ وصدر مرسوم تأسيسها عام ١٨٨٨، تولت ادارة المنطقة الممتدة من ممبسه على الساحل حتى بحيرة فكتوريا [معظم اراضي كينيا الحالية] تم الغاء الشركة عام ١٨٩٥ حين وضعت كينيا تحت الحماية البريطانية . ولمزيد من التفاصيل انظر عبد العزيز كامل، قضية كينيا، المكتبة الثقافية، دار القلم، القاهرة، ١٩٦١ ص٣٢ .
7. Gorge Thomas kurgan ،op ،cit ،p19.
٨. النجود البيضاء او المرتفعات البيضاء هي المناطق المرتفعة في الاراضي الكينية ذات التربة الخصبة الغنية التي يزداد فيها المطر وتعتدل الحرارة ،يختفي مرض النوم، من اجود الاراضي في كينيا كانت ملكاً لقبائل الكيكويو ثم استولى عليها المستوطنون الاوربيون. انظر عبد العزيز كامل من مصدر سابق، ص١٩.
٩. نبيل بدر، جومو كينياتا [مذاهب وشخصيات] الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص١٥.
١٠. المصدر نفسه، ص١٥.
١١. عبد الغني عبد الله خلف الله، مستقبل افريقيا السياسي، الطبعة الثانية، مؤسسة الطباعة الحديثة، القاهرة ١٩٦١، ص٢٠٤.
١٢. المصدر نفسه ٢٠٥.
١٣. عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الافريقية، جامعة الموصل، ١٩٨٥ ص٢٧١.
١٤. حركة الماو ماو، حركة كفاح مسلح ظهرت في كينيا ضد الاستعمار البريطاني، لمزيد من التفاصيل انظر نبيل بدر، مصدر سابق، ص٢٠.
١٥. ظهرت تنظيمات سياسية في كينيا منذ حقبة ما بعد الحرب العالمية الاولى واغلبها تنظيمات ذات تركيب قبلي ومن ابرزها جمعية الكيكويو التي تأسست عام ١٩٢٠ وتعنى بالدفاع عن أراضي قبيلة الكيكويو، ثم أنشئت عام ١٩٢٨ جمعية شباب الكيكويو، وضمت عناصر من العمال وبعد ان قمعت هذه التنظيمات من قبل الاحتلال البريطاني اعادة تشكيل نفسها بأسم جمعية الكيكويو المركزية التي حلتها سلطات الاحتلال البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية بدعوى انها تقوم بنشاط هدام.
١٦. جون جنتر، مصدر سابق، ص٢٩٠.
١٧. عبد الرزاق مطلك الفهد، مصدر سابق، ص٢٨٣.
١٨. جومو كينياتا أسمه الاصلي كاماوي نتيجيجي اعتنق المسيحية على يد ارسالية وعند تعميده سمي جونستن، مع بدأ نشاطه السياسي اطلق على نفسه اسم [جومو كينياتا] حيث انضم في سنة ١٩٢٢ الى رابطة شبان الكيكويو وساعد ذالك على تبلور وعيه السياسي كان له دور بالغ الاهمية في حصول كينيا على استقلالها وكان قائداً لحزب الاتحاد الوطني الافريقي [كانو] الذي تزعم الاستقلال، واصبح اول رئيس وزراء للبلاد بعد استقلالها ثم اول رئيس لها حتى عام ١٩٧٨. لمزيد من التفاصيل انظر نبيل بدر، جومو كينياتا [الرمح الاسود في صدر الاستعمار]، الدار القومية

للطباعة والنشر، القاهرة ١٨٧١، ص٢٦-٢٧.

١٩. ولد توم موبويا عام ١٩٣٠ اعتنق ابويه المسيحية عن طريق البعثات التبشيرية تخرج في معهد صحي وعين مفتشاً في نيروبي، تعرف على احوال العمال وبذل جهوداً لحل مشاكلهم حاول تشكيل جمعية خاصة بالعمال ثم اصبح سكرتيراً لها، وقد كان لهذه الحركة دور في قيادة النضال الوطني عندما حلت سلطات الاحتلال الاحزاب السياسية.

٢٠. للمزيد من التفاصيل انظر عبد الغني عبد الله خلف الله، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

٢١. عبد الرزاق مطلك فهد، المصدر السابق، ص٢٩٤-٢٩٥.

٢٢. لينوكس بويد وزير الدولة لشؤون المستعمرات، اطلق اسمه على الدستور.

٢٣. المصدر السابق، ص٢٩٦.

٢٤. [اودنجا اوجينجا] من قادة حزب الاتحاد الوطني الافريقي احد افراد قبيلة اليوهو وهو ماركسي الميول تولى رئاسة الحزب اثناء اعتقال جومو كينياتا، بعد الاستقلال حدث الاختلاف بين الرجلين فلجأ اوجينجا الى تشكيل حزب معارض بأسم [الاتحاد الافريقي لشعب كينيا] الا أن كينياتا حارب هذا الحزب ولم يسمح له بالعمل وتم اعتقال اودينجا، جريدة الاهرام، العدد ٣٨٢٩٤.

٢٥. عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص٢٩٧.

٢٦. المصدر السابق، ص٢٩٨.

٢٧. المصدر السابق، ص٢٩٨.

28. Jackson livestock, encyclopedia Britannica, macropaedia knopaedia, olepth 10 1973, p428.

٢٩. بعد الاستقلال مباشر عين كينياتا رئيسا للوزراء لان كينيا كانت تابعة للتاج البريطاني، لكن تم اقرار تعديل دستوري بأقامة نظام رئاسي في كينيا عام ١٩٦٤ فأختير كينياتا كأول رئيس للبلاد.

٣٠. Ibid .p428 .

٣١. انتراكا، انسكلوبيديا برايتانيكا، مصدر سابق، ص بلا.

٣٢. المصدر السابق، بلا.

33. george Thomas, op. Cit, p-933.

34. Ibid.p934.

35. Jackson livestock،op.cit.p428.

36. georg Thomas, op. Cit, p-934.

٣٧. انتراكا، مصدر سابق، ص بلا.

٣٨. محمد عيسى الشرقاوي، الخريطة السياسية لكينيا بعد كينياتا، مجلة السياسة الدولية، العدد٥٥، كانون الثاني ١٩٧٩، ص٦٠.

٣٩. المصدر نفسه، ص٦١.

٤٠. المصدر نفسه، ص ٦١.

٤١. جريدة الجمهورية، العدد ٥١٢٦، ١٦/ ١/١٩٨٣.

٤٢. Jackson livestock, op, cit. P-431.

٤٣. محمد عيسى الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

44. georg Thomas, op, cit. P-934.

٤٥. محمد عيسى الشرقاوي، مصدر سابق، ص٦١.

٤٦. أقر الدستور الكيني لعام ١٩٦٣ ان النظام الحزبي في كينيا هو نظام التعددية الحزبية الا ان

الواقع كان نظام الحزب الواحد حيث سيطر حزب الاتحاد الوطني الكيني على الحكم ولم يسمح لاحزاب اخرى بالعمل السياسي في الساحة الكينية حتى تم اقرار ذلك في الدستور عام ١٩٨٢.

٤٧. طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد الى التعددية السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، نيسان ١٩٩٣، ص ١٤٩.

٤٨. المصدر نفسه، ص١٤٩.

٤٩. جريدة الجمهورية، العدد ٥١٤٩، ١٢/ ١٠/ ١٩٨٣.

٥٠. شكل حزب منتدى احياء الديمقراطية [فورد] في اوائل عام ١٩٩٢ أثر اعلان التعددية السياسية في كينيا تزعمه اوجنجا اودينجا وهو احد الاشتراكيين القدماء وقد انشق عن هذا المنتدى لاحقاً حزب [فورد اسيلي] الذي يتزعمه كينيث ماتيبا احد المرشحين في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٢.

٥١. طارق حسني ابو سنة، مصدر سابق، ص١٥٠.

٥٢. المصدر نفسه، ص١٥١.

٥٣. احمد فارس عبد المنعم، الانتخابات ومستقبل التطور الديمقراطي في كينيا، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، نيسان ١٩٩٨، ص١٠٥.

٥٤. جريدة بابل، العدد ٣٤٧٨، ١٥/١٠/ ٢٠٠٢.

٥٥. جريدة بابل، العدد ٣٥١٧، ٢٠٠٢/١٢/٣٠.

٥٦. تحالف قوس قزح او (تحالف رينبو) وذلك للدلالة على تنوع القوى التي تشكل منها تحالف المعارضة والذي يهدف الى دعم مرشح المعارضة امام مرشح الحزب الحاكم وتألف التحالف من ١٢ حزب ابرزها حزبا رايلا اودينجا [حزب التنمية الوطنية] وحزب مواي كيباكي[الحزب الديمقراطي].

٥٧. جريدة بابل، المصدر نفسه، ١٢/٣٠/ ٢٠٠٢.

٥٨. جريدة بابل، العدد ٣٥١٨، ١٢/٣١/ ٢٠٠٢.

٥٩. جريدة بابل، العدد ٣٥٢٣ ، ٢٠٠٣/١/٥.

٦٠. جريدة بابل، العدد ٣٤٨٣، ٢٠٠٢/١١/٣٠.